



جون دارموند هاي ودوره في السياسة البريطانية تجاه إيالة

المغرب الأقصى 1845-1886

منذر عبيد رضوي*

جامعة ذي قار/كلية الآداب

المخلص	معلومات المقالة
سلط هذا البحث الضوء على شخصية لبعث دوراً كبيراً في تنفيذ المخططات البريطانية في المغرب الأقصى ، ففي بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر تزايدت منازعات القوى الأوروبية في المجال التجاري على المغرب ، لذلك كان لزاماً على الحكومة البريطانية زيادة تغلغلها في المنطقة لضمان مصالحها الاقتصادية فيها ، فكان عليها اختيار شخصية قادرة على تنفيذ المخططات البريطانية في المنطقة فوقع اختيارها على شخصية جون دارموند هاي (John Darmond Hay) الذي وجدت به الشخصية المناسبة للحفاظ على المصالح البريطانية في المنطقة ، لكونه سليل أسرة بريطانية كان لها باع طويل في المساهمة في رسم السياسة البريطانية ولأن والده دارموند هاي خدم السياسة البريطانية في المغرب الأقصى بوظيفة قنصلها العام وقدم خدمات كبيرة للحكومة البريطانية على مدى خمسة عشر سنة ، لذلك وقع اختيار الحكومة البريطانية على ابنه جون الذي وجدت فيه الشخصية المناسبة وفقاً لمؤهلاته ولخبرته لإكمال ما بدأه والده ، وبالفعل بقي يخدم المصالح البريطانية في المنطقة طوال إحدى وأربعين عاماً (1845-1886) ، لعب خلالها دوراً كبيراً في تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية في المغرب الأقصى.	<p>تاريخ المقالة :</p> <p>تاريخ الاستلام: 2021/11/28</p> <p>تاريخ التعديل : 2021/12/12</p> <p>قبول النشر: 2022/1/12</p> <p>متوفر على النت: 2022/7/19</p>
	<p>الكلمات المفتاحية :</p> <p>جون دارموند هاي، السياسة البريطانية، المغرب الأقصى.</p>

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمة:

السنوات انجازات كبيرة تمثلت بنجاح دارموند هاي بعقد المعاهدة التجارية البريطانية لسنة 1856 التي حققت لبريطانيا ارباحاً مالية كبيرة من خلال إيجاد أسواق في بلاد المغرب الأقصى لتصريف المنتجات الصناعية البريطانية، واستثمار المواد الأولية وتصديرها إلى بريطانيا.

لذلك كان هدف هذه الدراسة التعرف على شخصية (جون دارموند هاي) وتحليلها ، لكونه استمر ممثلاً لبريطانيا في المغرب الأقصى طوال تلك المدة ، فقد كان (هاي) من عائلة امتهنت السياسة والدخول إلى السلك العسكري لسنوات طويلة ، إذ كان والده قنصلاً للحكومة البريطانية في المغرب (1829-1844) مما

في اطار دراسة تاريخ المغرب الأقصى في القرن التاسع عشر ، تقتضي الضرورة دراسة الشخصيات السياسية الأوروبية التي ساهمت بشكل أو بآخر في رسم سياسات الدول الأوروبية تجاه منطقة الشمال الأفريقي بشكل عام، وبلاد المغرب الأقصى على وجه الخصوص ، فقد أدت بعض تلك الشخصيات ادواراً هامة في تحقيق مصالح الدول الأوروبية الاستعمارية في تلك المنطقة.

ووفقاً لتلك المعطيات ، عُدَّ (جون دارموند هاي) احد ابرز الشخصيات البريطانية التي ساهمت مساهمة فاعلة في رسم السياسة البريطانية تجاه المغرب الأقصى على مدى إحدى وأربعون سنة (1845-1886) ، فقد حقَّق لبلاده طوال تلك

ولد (جون دارموند هاي) بمدينة فلانسين (Valencienne) في حزيران 1816، إذ كان والده غي ذلك العام يمارس مهامه العسكرية هناك بصحبة عائلته، وبعد تقاعده عن الخدمة العسكرية استقرت الأسرة بمدينة أدنبروغ (Edinburgh)، إذ تلقى (جون) هناك بصحبة أخيه (فرانك Frank) تعليمه الأولي بأكاديمية شاركر هاوس (Charter House) لمدة خمس سنوات، أتقن خلالها مادة الرياضيات بتفوق⁽¹⁾

صدر أمر تعيين والده دارموند هاي في سنة 1829 قنصلاً عاماً لبريطانيا في طنجة، غير أن (جون) لم يلتحق بوالده الذي فضّل البقاء في بريطانيا لمتابعة دراسته التي أكملها بعد ثلاث سنوات وألتحق برفقة أخيه (فرانك) بوالده بطنجة عام 1832، إذ تعلم خلال تلك المدة اللغتين الأسبانية والفرنسية⁽²⁾ ثم بدأ بوجه اهتمامه لتعلم اللغة العربية التي أصبح قادراً على الكتابة بها، وترجمة بعض من نصوصها إلى اللغة الإنجليزية، وبذلك وضع الأرضية المناسبة للعمل الدبلوماسي في البلدان العربية⁽³⁾.

سافر (جون) في عام 1838 إلى طنجة للالتحاق بوالده فكان ذلك فرصة لاطلاعه عن قرب على البلاد العربية، والتعرف على عاداتها وتقاليدها، وعند عودته إلى لندن عام 1839 قدّم طلباً إلى اللورد بالمستون (Palmersto)⁽⁴⁾ للحصول على منصب دبلوماسي بإحدى دول المشرق العربي⁽⁵⁾ ومن جانبه وافق بالمستون على طلبه، إذ صدر أمر تعيينه عام 1840 مساعداً للقنصل البريطاني في مدينة الإسكندرية⁽⁶⁾.

غير أن قطع العلاقات بين بريطانيا ومحمد علي في مصر في نهاية عام 1840 دفع (جون دارموند هاي) إلى ترك الإسكندرية والتوجه إلى إسطنبول ليعمل مع السفير البريطاني (بوسوني) (Bosoni)، إذ بقي هناك حتى عام 1843 وبعد وفاة أبيه في مراكش نهاية عام 1844، أصدر اللورد ابردين (Aberdeen)⁽⁷⁾ أمر تعيين ابنه (جون) كقنصلاً عاماً لبريطانيا في المغرب الأقصى في كانون الثاني 1845، لاسيما وأن اللورد جورج كانغ (Jorge Canning)⁽⁸⁾، قدّم له كامل الدعم والإسناد في وزارة الخارجية البريطانية، بعد

أكسبه خبره سياسية كبيرة تعلمها عن والده أهله لتولي إدارة القنصلية البريطانية في المغرب لسنوات طويلة.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة على تقسيمها مقدمة خمسة محاور تليها الخاتمة، تناول المحور الأول ولادة (جون دارموند هاي) ونشأته وبداية نشاطه السياسي حتى وصوله إلى منصب القنصلية، فيما تطرق المحور الثاني إلى الجهود التي بذلها (جون دارموند هاي) في الحفاظ على المصالح البريطانية في المغرب الأقصى (1850-1856)، أما المحور الثالث فقد ركّز على الدور الذي لعبه (هاي) في الوساطة البريطانية لإنهاء الحرب الأسبانية المغربية (1859-1862)، فيما تناول المحور الرابع تدخل (هاي) في الشؤون الداخلية للمغرب الأقصى خلال المدة 1861 حتى عام 1886 وهو العام الذي شهد نهاية دوره السياسي في المغرب بعد إحالته على التقاعد لكبر سنه ومرضه وهو ما تناولناه في المحور الخامس.

واعتمد هذا البحث على مصادر كثيرة ومتنوعة، يأتي في مقدمتها من حيث الأهمية الوثائق البريطانية الموجودة في دار المحفوظات الوطنية بوزارة الخارجية البريطانية بلندن (National Archives foreign office British-FO)، فضلاً عن الكتب العربية والمعرية ولعل من أبرزها كتاب (المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)) للباحث المغربي خالد بن صغير وهو عبارة عن أطروحة دكتوراه منشورة تتحدث عن العلاقات البريطانية المغربية خلال تلك المدة، وكذلك كتاب تاريخ العلاقات الإنجليزية المغربية حتى عام 1900 للكاتب الانكليزي (ب ج روجرز) وهو كتاب في غاية الأهمية لأن مؤلفه اعتمد بشكل كبير على الوثائق البريطانية في كتابته، أما مذكرات دارموند هاي (Mrs. Brooks. L.A.E, Memoir of sir Gohn Drummond Hay) فقد اعتمد الباحث عليها في كتابة المبحث الأول. وغيرها من المصادر التي درجناها في قائمة المصادر. أولاً:- ولادته ونشأته وبداية نشاطه السياسي.

2- استمرار العمل بالاحتكارات الممنوحة من السلطان لبعض الشخصيات المتنفذة والمحسوبة عليه

3- ارتفاع الرسوم المفروضة على الصادرات والواردات⁽¹⁴⁾.

غير أن الخطيب لم يلتفت إلى تلك الاحتجاجات، واستمرت المغرب بسياستها التجارية الاحتكارية، مما أدى إلى تعرض التجار البريطانيين في جبل طارق⁽¹⁵⁾ إلى خسائر كبيرة نتيجة لتلك السياسة، إذ تقدموا بشكوى إلى وزارة الخارجية البريطانية حول تلك الاحتكارات وزيادة الرسوم على بضائعهم⁽¹⁶⁾ ومن جانبه استجاب وزير الخارجية البريطاني اللورد جون راسل (John Russell) ⁽¹⁷⁾، لتلك الشكاوي، وقرر في 27 شباط 1853 إرسال (جون دارموند هاي) إلى مقر السلطان بعد أن زوّده برسالة من الملكة فكتوريا (Queen Victoria) ⁽¹⁸⁾، ومما جاء في تعليمات (راسل) إلى (هاي): "لن تأخذ معك هدايا إلى السلطان، وسوف نعزو ذلك إلى أن الهدايا يتبادلها الأصدقاء، ليس أولئك المختلفين مع بعضهم كما هو الحال في العلاقات القائمة بين إنجلترا والمغرب لسوء الحظ"⁽¹⁹⁾، كما حملت الرسالة كثيراً من ملامح غضب الحكومة البريطانية، بسبب عدم استجابة المغرب بمنح التجار البريطانيين بعض الامتيازات التجارية، كما أبلغ السلطان في نفس السنة رفض السلطات البريطانية استقبال أي سفير مغربي في بريطانيا قبل القيام بإجراءات سرية لإلغاء سياسة الاحتكار⁽²⁰⁾.

ورغم تلك التحذيرات لم يهتم السلطان ووزارؤه بل استمر بسياسته الاحتكارية، إذ إن بعض التجار المغاربة اقنعوا السلطان مولاي عبدالرحمن أن بريطانيا تبحث عن مصالحها الخاصة وإن اقتراحات (جون دارموند هاي) لإصلاح الأوضاع الاقتصادية في المغرب إنما هدفت إلى التقليل من مداخيل الحكومة وازدياد ثراء التجار البريطانيين⁽²¹⁾.

ومن جانبه لم ييأس (جون دارموند هاي) من إقناع الحكومة المغربية للتخلي عن سياستها الاحتكارية والقبول بالنصائح البريطانية، فبعد ثلاثة أشهر من رسالته الأولى بعث رسالة

أن زوده بتعليمات صارمة هدفها الحفاظ على المصالح البريطانية في المغرب الأقصى، إذ قال له: "عليك أن لاتدع أي فرصة تتاح أمامك لإرساء دعائم الصداقة بين سكان المغرب وحكامه وبين بريطانيا العظمى، وعليك أن لاتنسى أبداً وفي إطار تعاملك مع المغاربة أنه من الممكن أن يحين الوقت الذي يصبح فيه النفوذ البريطاني بهذا الجزء من العالم على مستوى عالٍ من الأهمية والنفع لصالح التاج البريطاني، في حين وعلى العكس من ذلك فإن تمتع أية دولة أجنبية أخرى بنفوذ أقوى سوف يلحق أضراراً كبيرة بالمصالح البريطانية"⁽⁹⁾.

وقد عمل (جون دارموند) فور تسلمه للمنصب على دراسة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعانها المغرب، وكانت له خلال المدة الواقعة (1845-1853) مساهمات مباشرة في حل بعض القضايا السياسية بين مراكش وبعض الدول الأوروبية كفرنسا، إذ توسط بين فرنسا والمغرب بعد واقعة (وادي أسلي)⁽¹⁰⁾. ونجح في إبرام معاهدة بين الطرفين لتسوية مشاكل الحدود المغربية الجزائرية⁽¹¹⁾.

ثانياً: جهود دارموند هاي للحفاظ على المصالح التجارية البريطانية في المغرب الأقصى 1850-1856

أولت الخارجية البريطانية في خمسينات القرن التاسع عشر اهتماماً كبيراً في تطور المصالح التجارية البريطانية مع المغرب الأقصى، لذلك وجهت قنصلها في مراكش (جون دارموند هاي) في الأيام الأولى لتسليمه المنصب لإقناع السلطان المغربي (مولاي عبدالرحمن)⁽¹²⁾، بمنح امتيازات تجارية للتجار البريطانيين في بلاد المغرب الأقصى، لاسيما وأن التجار كانوا مستأثرون من سياسة الاحتكار التي اتبعتها المغرب للكثير من السلع التجارية⁽¹³⁾، ووفقاً لتلك المعطيات، بعث (جون دارموند هاي) رسالة إحتجاجية إلى الوزير المغربي (محمد الخطيب)، أبدى فيها الكثير من الملاحظات حول سياسة المغرب التجارية، تضمنت:

1- غياب قوانين قادرة وثابتة لضبط المعاملات التجارية.

ووفقاً لذلك انهمك (جون دارموند هاي) في أواخر عام 1853 في إعداد مشروع معاهدتين بين بريطانيا والمغرب الأقصى أحدهما تجارية والأخرى معاهدة عامة ، وفي السياق ذاته أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليماتها الى (جون دارموند هاي) في أواخر شهر شباط 1854 بالتحرك لمقابلة السلطان المغربي ، وحثه على عقد معاهدة تجارية بعد أن وافقت الحكومة البريطانية على مشروع المعاهدتين التي كان قد أخذهما (هاي) في وقت سابق⁽²⁶⁾.

وتنفيذاً لتلك التعليمات استعد (جون دارموند هاي) للسفر إلى مقر السلطان في مراكش ، ولأسيما بعد أن زوّده وزير الخارجية البريطاني اللورد كلابتون (Lord Clapton) بكتاب في 14 تشرين الثاني 1854 منحه فيه بعض الصلاحيات لتسهيل توقيع المعاهدة ، إذ جاء في ذلك الكتاب (إذا ما دعت الحاجة إلى إنفاق مئات الجنيهات بالإضافة إلى هدايا من أي نوع يهدف تخفي المصاعب، لأننا لن نعترض على إنفاق ما يزيد على خمسمائة جنيه في هذا الصدد)⁽²⁷⁾ ، يبدو ان الحكومة البريطانية كانت مهتمة بعقد تلك الاتفاقية لفائدتها الاقتصادية الكبيرة لبريطانيا. وفي آذار 1855 وصل (جون دارموند هاي) إلى مراكش وأحس أنّ السلطات المغربية لم تهتم باستقباله ، إذ لم يأت لاستقباله لدى دخوله إلى المدينة أكثر من ثمانين فارساً بدلاً من الحرس السلطاني المعتاد، لذلك توقع صعوبة عقد معاهدة يضمن فيها المصالح البريطانية في المغرب الأقصى ، ولأسيما أنّ القنصل المغربي في جبل طارق (محمد الزريقي) كان يعمل ضد السياسة البريطانية الهادفة إلى إجراء إصلاحات في المغرب من خلال عقد تلك المعاهدة، لأنّ (الزريقي) نفسه كان من المستفيدين من نظام الاحتكارات ، لذلك كان من المتوقع أن يشير على السلطان المغربي التحفظ على المقترحات البريطانية الهادفة إلى إحداث تغييرات في السياسة التجارية للمغرب⁽²⁸⁾

ومن جانبه قدّم (جون دارموند هاي) في كانون الأول 1855 رسالة الى السلطان المغربي (مولاي عبدالرحمن) من الملكة

أخرى إلى الوزير المغربي ابن الخطيب في 29 حزيران 1853 ، حاول خلالها مهاجمة المعارضين لمقترحاته ، وبدأ رسالته بالتباهي بعظمة التجارة البريطانية ، إذ قال " ولا تخفى عليكم عظمة تجارة جنسنا(بضائعنا) لكل الايالات داخلاً وخارجاً ، فإنه يخرج ويدخل من مرسى واحد من بين مراسي جنسنا أكثر مما يدخل ويخرج من جميع مراسي هذه الإيالة في السنة"⁽²²⁾ ، كما واصل (هاي) مهاجمته لمعارضيه من التجار المغاربة وحملهم المسؤولية المباشرة عن كل المشاكل التي تعاني منها التجارة المغربية ، وبقية المجالات المرتبطة بها⁽²³⁾ ، ومن الملاحظ هنا أنّ بريطانيا مصره على دفع المغرب الأقصى إلى إحداث تغييرات جذرية في سياستها التجارية .

وألقت التهديدات البريطانية الأخيرة بضلالها على الحكومة المغربية ، فقد اضطر (محمد الخطيب) في سنة 1854 إلى مفاتحة السلطان (مولاي عبدالرحمن) بمطالب البريطانيين المتعلقة بتحرير التجارة المغربية ، إذ لم يمر إلا شهر واحد على لقاء (جون دارموند هاي) مع (الخطيب) ، حتى أبدى السلطان المغربي موافقته على إلغاء الاحتكارات على بعض السلع مثل الشاي والبن، وإعطاء امتيازات للتجار البريطانيين لتصديرها إلى جميع أنحاء المغرب الأقصى⁽²⁴⁾ ، ويبدو أنّ (جون دارموند هاي) استطاع أن ينتزع تنازلات من السلطان المغربي لصالح التجار البريطانيين ، وعُدّت هذه الخطوة بالغة الأهمية في مسار المطالبة بالحصول على امتيازات أكثر أهمية لتطوير التجارة البريطانية في هذه البلاد.

ولم يكتف (جون دارموند هاي) بهذا الامتياز ، بل سعى الى توسيع الامتيازات البريطانية في المغرب الأقصى ، ولأسيما أنّ الحكومة البريطانية وجّهته بمفاتحة السلطان المغربي بضرورة تعديل الاتفاقيات التجارية السابقة من خلال عقد اتفاقية تجارية جديدة تكون أساساً قانونياً لتطوير العلاقات بين البلدين⁽²⁵⁾.

عن تشديد الحراسة على السواحل وتعيين موظفين مخلصين
(31).

كما طالب (جون دارموند هاي) ، في المذكرة الثالثة السماح
للتجار البريطانيين ، بتصدير قوافل من الماشية (الثيران) إلى
الحامية البريطانية في جبل طارق ، إذ أكد للسلطان (مولاي
عبدالرحمن) أن السلاطين المغاربة السابقون سمحوا للتجار
البريطانيين بتصدير ألفي رأس من الثيران من مرسى تطوان
وطنجة مقابل خمس ريالات عن كل رأس ، وسحموا أيضاً
بتصدير عدد إضافي في أوقات استثنائية مقابل رسوم منخفضة
وأحياناً تُعفى من الرسوم (32) ، مؤكداً للسلطان أن كتابة تلك
المذكرتين استمدهما من دراسة أعدها علماء الاقتصاد
البريطانيون ، الذين كانوا السبب في إصلاح الأوضاع الاقتصادية
والاجتماعية في بريطانيا وغيرها من البلدان الأوروبية التي طبقت
تلك السياسة الاقتصادية (33).

وختم (جون دارموند هاي) تلك المذكرتين بتهديده بعدم
مساندة بريطانيا له في حالة نشوب أزمة بين المغرب وفرنسا التي
باتت على مقربة من الحدود المغربية بعد احتلالها (34) ، وبالرغم
من الحاح (جون دارموند هاي) في تلك المطالبين ، غير أن
السلطات المغربية كانت تماطل في الاستجابة لتلك المطالبين وغير
راغبة في إجراء إصلاحات اقتصادية وفقاً لتلك المذكرتين ، وأمام
حالة اللامبالاة لمطالبه وطول انتظاره في مراكش ، راسل (هاي)
الوزير المغربي (محمد الصفار) في 3 نيسان 1855 ، عبر فيها عن
استيائه الشديد من ذلك التصرف وأعلن له أنه لا بد من الرد
بوضوح على تلك المطالب (35).

ولم ينتظر (جون دارموند هاي) كثيراً حتى وصله رد الوزير
(الصفار) على تلك الرسالة بتاريخ 5 نيسان 1855 ، والذي طالب
بمنح الجانب المغربي مزيداً من الوقت لدراسة مطالب الحكومة
البريطانية الواردة في المذكرتين ، مما أثار السخط الشديد لدى
(هاي) وارسل كتاباً إلى وزير الخارجية البريطاني اللورد كلارندون
(Clarendon) في 6 نيسان 1855 ، أكد فيها أن هناك بعض الفئات

(فيكتوريا) ، وأخبره أن الملكة البريطانية كانت سعيدة بمنحه
كامل الصلاحيات للتفاوض ، وأبدى السلطان موافقته على
تقديم مطالب الحكومة البريطانية بكتاب إلى الوزير (محمد الصفار)
لدراستها والرد عليها ، وقد استجاب (هاي) لطلب السلطان ،
وأعد مذكرتين منفصلتين قدمهما إلى الوزير المغربي للاطلاع عليها
(29) ، وتضمنت المذكرة الأولى ، انتقاداً شديداً لنظام الاحتكار
المعمول به في بلاد المغرب الأقصى ، إذ عدّ (جون دارموند هاي)
هذا النظام أحد أسباب التخلف الاقتصادي في البلاد ، فقد جاء
في تلك المذكرة "ولأنّ الكنطردات ((نظام الاحتكارات)) يظهر
منهم في السنين الأولى لمن لا تجربته له ولا تأمل ، إنّ ذلك فيه
الفوائد لبيت المال ، ولكن تلك الفوائد لا تدوم وكل من يشكر
الكنطردات ومثلهم لسيدنا قاتلين أنّ من ذلك النفع لبيت
المال ، فإنّهم لا يظلمون سيدنا بضعف السوق من المساكين
الذين كانوا يقاتلون ويعيشون من ذلك ، والف أناس يدخل
على أيديهم لبيت المال عشرة من ذل واحد ، هو أفضل ألف
من عند واحد ، والذي حصل منهم في هذه السنين هو ضعف
الرعية وتكسير الواطر وإفساد التجارة والمحبة بين الناس"
(30).

ويتضح من تلك المذكرة أنّ (جون دارموند هاي) صوّر نظام
الاحتكار بأنه سبب إفتقار عدد كبير من الضعفاء في المغرب من
خلال تكديس الأموال عند فئة معينة، إذ عد ذلك فيه مخاطر
كبيرة على نظام الدولة من خلال الثورات وحركات التمرد التي قد
تحصل ضد السلطان بسب سوء الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

أما المذكرة الثانية ، فقد طالب (جون دارموند هاي) فيها
تخفيض الرسوم الكمركية على السلع والبضائع التي يجلبها
التجار البريطانيين إلى بلاد المغرب الأقصى ، إذ أثار في المذكرة
السلبات الكثيرة التي يخلفها ارتفاع الرسوم الجمركية على
الأموال النقدية للمغرب ، وإثماً من العوامل المتبعة على ممارسة
التهرب ، ونصح في مذكرته السلطات المغربية بتخفيض تلك
الرسوم بوصفهما الطريقة الناجحة للقضاء على التهرب ، فضلاً

فتمكّن من إقناع (محمد الخطيب) على الموافقة على معظم بنودها، وحتى يضمن (هاي) عدم تراجع (الخطيب) والوفد المفاوض عن تلك الموافقة ، ألزمه التوقيع على هوامش مسودة الاتفاقية⁽⁴¹⁾.

غير أنّ (محمد الخطيب) ، واستجابة لأوامر السلطان كان حريصاً على أن يضيف أمام كل شرط تمّت الموافقة المبدئية عليه عبارة (الخطيب يوافق على هذا الشرط إذا ما قبله السلطان)⁽⁴²⁾.

وفي غضون ذلك تركّزت أهم النقاط الموضوعية للنقاش في بنود الاتفاقية التجارية على قضية الرسوم الواجب أدائها على الصادرات والواردات ، إذ اقترح (جون دارموند هاي) فيما يتعلق بالواردات ، إقرار تعميم رسم موحد تساوي قيمته خمسة بالمئة (5%) على البضائع التي يمكن للتجار البريطانيين استيرادها إلى المراسي المغربية ، غير إنّ (الخطيب) رفض هذا الاقتراح لأنّ الرسوم كانت تتجاوز (10%) ، وبعد مناقشات حادة رفض (هاي) أن تكون الرسوم الموحدة على البضائع المستوردة عشرة بالمئة، وتم إرجاع الموافقة على هذا البند إلى وصول تعليمات السلطان في هذا الشأن⁽⁴³⁾.

أما بخصوص مسألة الصادرات ، فقد اقترح (هاي) العمل وفقاً لتعريف موحدة تكون قيمتها 10% ، لكن (الخطيب) رفض هذا الاقتراح مؤكداً أن السلطان سيرفضه ، ولمّا بلغت السلطان نتائج المفاوضات ، أبدى اعتراضات كثيرة خاصة فيما يتعلق برسوم الصادرات والواردات ، لأنّها تضر بالمصالح المغربية⁽⁴⁴⁾.

ومن جانبه أبلغ (الخطيب) اعتراضات السلطان إلى (جون دارموند هاي) في اب 1855 ، فعبر الأخير أسفه العميق لعدم موافقة مراكش على تلك المقترحات، ثم كتب رسالة وبعثها إلى (محمد الخطيب) جاء فيها: "عليّ الآن أن أعلن أنّه لو لم يصادق على الاتفاقية العامة والمعاهدة التجارية ، وفقاً للصياغة التي حددت بها الشروط وبالشكل الذي تم اقتراحها ، فسوف أتخلى عن كل التنازلات التي قدمتها ، وإذا لم يتم اتباع نصيحتنا

المنتفعة من سياسة الاحتكار من أمثال (الزريقي) وغيره كانوا يدبرون المكائد لأفشل مشروع الاتفاقية⁽³⁶⁾.

وفي غضون ذلك جاء رد الحكومة البريطانية في الكتاب الذي أرسله (جون دارموند هاي) إلى الوزير (الصفار) في 9 نيسان 1855 أكد فيه قلق الحكومة البريطانية واستياءها من حالة المماطلة وهتّد بمغادرة مراكش والعودة إلى طنجة إذا لم يتلق ردّاً صريحاً على طلبه خلال 3 أيام وتعيين وزير مفوض لبحث مشروع المعاهدة المقترحة بين الجانبين⁽³⁷⁾ ، ومن جانبه استجاب السلطان (مولاي عبدالرحمن) تحت وطأة التهديد البريطاني مضطراً إلى الموافقة على عقد معاهدة تجارية وسياسية مع الحكومة البريطانية ، واعرب عن حسن نيته على ذلك ، إذ وافق على السماح للتجار البريطانيين بشراء ألف وخمسمائة رأس من الثيران وتصديرها إلى الحامية البريطانية في جبل طارق⁽³⁸⁾.

وفي 12 نيسان 1855 عُقد لقاء بين الوزير المغربي (محمد الصفار) و(جون دارموند هاي) في مراكش للتباحث في شأن الاتفاقية المزمع عقدها بين الطرفين ، إذ بدأ الأخير كلمته خلال الاجتماع إلى الإشارة لعواقب مغادرته مراكش دون الاستجابة لرغبات بريطانيا، وأنّ ذلك من شأنه أن يؤدي إلى اتخاذ الحكومة البريطانية إجراءات شديدة تجاه مراكش⁽³⁹⁾ ، ويبدو من هذا الكلام أنّ (هاي) أراد التنويه للوزير المغربي بعدم رفض أي مطلب بريطاني أثناء المباحثات ، وإلا كانت العواقب وخيمه.

دور دارموند هاي في عقد الاتفاقية البريطانية - المغربية 1856:

بعد ذلك الاجتماع ، جرت عدة لقاءات بين الجانبين في بداية شباط 1856 بمعدل اجتماعين أو ثلاثة في كل أسبوع ، وقد انظّم مستشار السلطان (محمد الخطيب) إلى تلك الاجتماعات لخبرته في التفاوض⁽⁴⁰⁾ ، ومن جانبه قدّم (جون دارموند هاي) عدت مسودات من الاتفاقية إلى الوفد المغربي ، وقد تناول ممثلا الطرفين بالدراسة والتحليل كل بند على حده حتى يتم قبوله أو رفضه أو تعديله ، وقد كان (هاي) بارعاً في طرح تلك البنود،

وقّع السلطان المغربي على الاتفاقية التجارية ومعاهدة الصلح مع بريطانيا في 9 كانون الثاني 1856 ، إذ كانت كل بنودها تصب في صالح بريطانيا ، وقد أذعت الأخيرة أنّ هذه المعاهدة هي لحفظ المصالح التجارية والسياسية بين البلدين ، وأهم ما جاء في بنود هذه الاتفاقية :

البند الأول : تكون العمليات التجارية متساوية بين إيالة سلطان مراكش وبين بريطانيا العظمى ، وللتجار البريطانيين حق السكن والبيع والشراء في جميع مراسي سلطان مراكش دون أمد محدود. البند الثاني : يتعهد سلطان مراكش بإلغاء جميع الاحتكارات المفروضة على معاملات البيع والشراء البند الثالث : لا تُفرض ضريبة غير شرعية على السلع المعروضة بالأسواق ، ولا غرامة ولا ما شابه ذلك على أي احد من الرعايا البريطانيين في مراكش .

البند الرابع : للرعايا البريطانيين مطلق الحرية في العمل في مراكش أو التوكيل بالنيابة⁽⁴⁹⁾ .

كما تضمنت البنود الأخرى مجموعة من الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا في الموانئ المغربية مقابل التعهد بحمايتها من الاعتداءات الخارجية ، وفي 9 كانون الاول 1856 تّمت المصادقة على المعاهدة بشكل نهائي ، وتقرّر دخول بنودها حيز التنفيذ في 10 كانون الثاني 1857⁽⁵⁰⁾

ومن خلال ما تقدّم يمكن القول إنّ (جون دارموند هاي) نجح بدهائه وحنكته السياسية التي مارسها على الجانب المغربي من خلال وسائل الترغيب والترهيب والتهديد باستخدام القوة بإجبار سلطان مراكش على الرضوخ للمطالب البريطانية ، وبذلك دخلت العلاقات البريطانية المغربية في مرحلة جديدة وأصبحت تُستخدم فيها نصوص قانونية ، تجيز لبريطانيا التحرك باستخدام القوة إذا رفضت مراكش تنفيذ المعاهدة ، ممّا جعل الأخيرة عاجزة عن التصرف بحرية في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية.

الودية ، فيكون لنا الحق في التأكيد ، وسوف أوكد على التنفيذ والتطبيق الحرفي للشروط الحالية مهما كانت عواقبها على الحكومة المغربية⁽⁴⁵⁾ .

ومن الملاحظ في تلك الرسالة أنّ الحكومة البريطانية أرادت عقد المعاهدة بأي شكل من الأشكال ، لذلك هدّدت مراكش باستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر للحفاظ على مصالحها التجارية في المنطقة .

وعندما حاول الخطيب أن يبرّر رد السلطان على المقترحات البريطانية بالرفض ، أجابه (جون دارموند هاي) بقوله " لقد لاحظت بكامل الأسي ، خلال الإحدى عشرة سنة التي مثبتت فيها جلالة الملكة البريطانية في المغرب ، أنّه كلما رفضت الموافقة على قبول نصائحي ، إلا وأرغمت الحكومة المغربية في نهاية المطاف إلى الرضوخ تحت الإكراه رضوخاً غير مشرف"⁽⁴⁶⁾ .

وعندما وصلت تهديدات الحكومة البريطانية إلى السلطان المغربي اضطر مكرهاً على الموافقة وقبول الشروط البريطانية، وكتب رسالة إلى وزيره (الخطيب) جاء فيها " فقد وصلنا كتابك في أمر الشروط ، وعرفنا ما فيه ، وعلّمنا ما عزم عليه الفونصو (القنصل) إن لم يكن لها قبول ، كما علمنا ما تقاسيه معه وما تتجرع من قصص في هذه الأمور أحسن الله عونك ، وقد تألمنا تلك الشروط كلها فألفينا أمرها قريباً وقد دعت الضرورة للمساعدة عليها لصالح المسلمين " ⁽⁴⁷⁾ ، كما بعث رسالة ثانية إلى (جون دارموند هاي) جاء فيها " إنّني دوماً اعتبرت الأمة البريطانية بلداً صديقاً للمغرب ، وإنّه مهما كانت طبيعة المشاكل القائمة بينها وبين المغرب فسيكون من السهل تسويتها ، وعدم قطع العلاقات الودية معها حتى لو تطلب الأمر التنازل أكثر ممّا تم تقديمه لها حتى ذلك الحين ، وإنّ الاعتراضات التي سجّلها الجانب المغربي لم تكن وليدة سخط ضد بريطانيا وإنما للحاجة للمشاورات ، وأدعو للحفاظ على الصداقة المغربية البريطانية وتجديدها"⁽⁴⁸⁾ .

ثالثاً: دور جون دارموند هاي في الوساطة البريطانية لإنهاء الحرب الإسبانية المغربية 1859-1860

عانت إسبانيا من حدوث أزمات سياسية واقتصادية في منتصف القرن التاسع عشر ، لأسباب عديدة منها ضعف مكانتها على الصعيد الدولي ، وخسارتها لمستعمراتها في ما وراء البحار ، فضلاً عن افتقادها لأي قاعدة صناعية أو تجارية تتمكّن من خلالها من تجاوز أزماتها الاقتصادية المتلاحقة⁽⁵¹⁾.

ووفقاً لتلك المعطيات حاولت إسبانيا التوسع والاستعمار في منطقة الشمال الأفريقي وبالتحديد في المغرب الأقصى ، لتعويض خسائرها ، وتحسين الحالة الاقتصادية في داخل إسبانيا ، إذ شهد عام 1858 تدهور العلاقات الإسبانية - المغربية ؛ بسبب محاولات الحكومة الإسبانية التوسع في منطقتي (سبتة ومليلية) ، بحجة مهاجمتها الحامية الإسبانية ، إذ قامت بعض القبائل المغربية بالفعل بالهجوم على سفينة إسبانية على السواحل المغربية ونهبها مما دفع إسبانيا إلى مطالبتها بالتعويض ، فاضطرت الحكومة المغربية إلى الرضوخ للمطالب الإسبانية بضغط وإلحاح من بريطانيا⁽⁵²⁾.

وفي غضون ذلك عاد التوتر مجدداً بين الطرفين ، على أثر قيام القوات الإسبانية في سنة 1859 بالتوسع في منطقة (قلعية) ، ومصادرة سلاح القبائل المغربية في المنطقة ، ممّا أدى إلى حدوث تصادم بين رجال القبائل المغربية والقوات الإسبانية أسفر عن اختطاف عدد من الجنود الإسبان ، ومن جانبها رأت الحكومة البريطانية ضرورة التدخل وتسوية النزاع سلمياً ؛ لأنّ تلك الأحداث تؤثر على مصالحها الاقتصادية في بلاد المغرب الأقصى⁽⁵³⁾ ، ووفقاً لذلك أرسلت الخارجية البريطانية إلى سفيرها بالمغرب (جون دارموند هاي) بالتدخل ، فقام الأخير بلقاءات ومشاورات عديدة في طنجة مع الوزير المغربي (محمد الخطيب) من أجل دراسة المطالب الإسبانية لحل النزاع ، كما اقترح على الجانبين الإسباني والمغربي إقامة تسوية وصفها بالملائمة تضمّنت ، إقامة منطقة عازلة لا يسلكها أي من الطرفين بين

الحصون الإسبانية ، وخط الحدود المغربية ، وإقامة دار للحراس الملكي بين الجانبين على أن يكون القائد من طنجة لتسهيل تعامله مع الإسبان ، وبالتالي لن يشعر الجانب المغربي أنّه قدم تنازلات على أرض الواقع ، وفي الوقت نفسه تتعهد الحكومة الإسبانية بفتح المجال أمام التجارة الساحلية للقبائل المغربية للمرور عبر منطقة (مليلية) المحتلة من قبل أسبانيا⁽⁵⁴⁾.

غير أنّ الحكومة الإسبانية رفضت تلك المقترحات في اب 1859 ، في الوقت الذي وافق عليها الجانب المغربي ؛ لأنّ إسبانيا كانت تريد تحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب المغرب ، مستغلة ضعف السلطان والحكومة المغربية ، وبالرغم من الجهود والدبلوماسية التي بذلها السفير البريطاني في مدريد بوكنان (Buchanan) ، فضلاً عن جهود (جون دارموند هاي) في طنجة ، إلا أنّ إسبانيا كانت متمسكة بخيار الحرب ، لذلك طالب (هاي) من البحرية البريطانية في جبل طارق إرسال مراكب حربية إلى مياه طنجة لحماية الرعايا البريطانيين في حالة اقدام إسبانيا على مهاجمة الموانئ المغربية⁽⁵⁵⁾.

وفي السياق ذاته طلب (جون دارموند هاي) من حكومته إرسال تحذير للحكومة الإسبانية من خطورة السياسة التي تنتهجها في المغرب ، ومطالبتها بحصر عملياتها العسكرية في منطقة الريف ، ومن جانبها لم تلتفت إسبانيا لتلك التحذيرات إذ قدّم القائم بالأعمال الإسباني في 5/ أيلول 1859 تحذيراً لمراكش هدّد فيه أنّه إذا لم تستجب حكومة المغرب لجميع المطالب الإسبانية خلال عشرة أيام سوف نعلن الحرب⁽⁵⁶⁾.

وفي غضون ذلك توفي السلطان المغربي (مولاي عبد الرحمن) في 6/ أيلول 1859 وحلّ محله ابنه محمد ، ممّا زاد تدهور أوضاع المغرب ، وأعطى الفرصة السانحة لإسبانيا لتنفيذ تهديدها ، فعلى الرغم من محاولات (جون دارموند هاي) إقناع الجانب الإسباني بالتنازل عن بعض المطالب ، إلا أنّ وزير الخارجية الإسباني دليباي (Delipay) ، أعلن في 24/ تشرين الأول 1859 حرب بلاده على المغرب ، وتبع ذلك إعلان القائم بالأعمال الإسباني في طنجة

رابعاً:// تدخل دارموند هاي في الشؤون الداخلية للمغرب الأقصى (1861-1886)

ازدادت أطماع الدول الأوروبية بالمغرب الأقصى بعد الحرب الإسبانية-المغربية (1859-1861)؛ بسبب الضعف الذي أصاب الحكومة المغربية، وتدهور الأوضاع الداخلية في المغرب، ولاسيما من قبل أسبانيا وفرنسا التي حرصتا على التدخل في شؤون المغرب وتحقيق أهدافها الاستعمارية بحجة حماية حقوق رعاياها⁽⁶¹⁾.

ووفقاً لتلك المعطيات حرص دارموند هاي على مواجهة أطماع تلك الدول، ومن خلال التدخل بقرارات الحكومة المغربية والحفاظ على المصالح البريطانية في المغرب، إذ كانت الحكومة البريطانية تعد الامتيازات التي حصلت عليها بموجب معاهدة عام 1856 مكتسبات مقدسة وتحظى بالبند القانوني، ويجب على مراكش احترام تلك المعاهدة وتطبيق بنودها بالكامل⁽⁶²⁾.

ومن جانبه حرص (جون دارموند هاي)، على الحفاظ على مصالح التجار البريطانيين وفقاً لمعاهدة عام 1856، لاسيما في عام 1862 الذي شهد بعض المضايقات للتجار البريطانيين من بعض المحتسبين المغاربة، ففي تشرين الثاني 1862، قدّم (جون دارموند هاي) احتجاجاً إلى الحكومة المغربية على اثر قيام محتسب مراكش (عبدالسلام التازي)، بسحب الوكيل محمد الحسنوي الذي كان ينوب عن التاجر البريطاني دافيد جري (David Gray)، ومصادرة المحتسب لبعض البضائع التي كانت للتاجر البريطاني، فقد ألح (دارموند هاي) على مستشار السلطان (محمد برকাশ) على اطلاق سراح الحسنوي ومعاقبة المحتسب بالسجن⁽⁶³⁾.

استغل (دارموند هاي) تلك الحادثة للتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب، فقد أكد لبركاش رغبة الحكومة البريطانية في استمرار خضوع الرعايا المغاربة للسلطة في مراكش، لذلك اقتضت معاهدة عام 1856 على المطالبة بحمايتها لعدد قليل

إنزال علم بلاده تاركاً مهمة رعاية المصالح الإسبانية إلى القائم بالأعمال الفرنسي⁽⁵⁷⁾.

ووفقاً لذلك فرض الأسبان بقيادة القائد العسكري أودونيل (O'Donnell) الحصار على كل من طنجة وتطوان والعرائش، ووقع الصدام بين الجيش الإسباني بقيادة أودونيل والجيش المغربي بقيادة المولى (عباس) شقيق السلطان (محمد) خارج حدود مدينة تطوان في 4/ شباط، 1860 تمكّن خلالها الإسبان من الانتصار في تلك المعركة وفرض سيطرتهم الكاملة على تطوان⁽⁵⁸⁾. وحاولت الحكومة البريطانية التدخل لإنهاء الحرب، إذ أرسلت إلى قنصلها (جون دارموند هاي) في 9/ اذار 1860 بالتدخل لدى الجانب المغربي وإقناعه بقبول الشروط الإسبانية بتنازلهم عن بعض أجزاء سبتة، وتحمل مصاريف الحرب مقابل الجلاء عن تطوان، واستخدام (هاي) أسلوب التهيب وتنشيط الهمم ليدفع الجانب المغربي إلى عدم المقاومة، وإنهاء الحرب بالتفاوض وقبول شروط الصلح الإسبانية لعدم قدرة الجانب المغربي على مجاراة ترسانة الحرب الإسبانية⁽⁵⁹⁾.

واستمرت جهود (جون دارموند هاي) بإقناع الجانب المغربي على التفاوض لعقد الصلح، إذ وافق مولاي العباس على عقد معاهدة الصلح في 26 / نيسان 1860 بشروط قاسية تضمّنت توسيع حدود الحصون الإسبانية في المغرب، وأداء غرامة مالية إلى إسبانيا مقدارها (عشرون مليون ريال) مقابل الخروج من تطوان، وإنهاء العمليات العسكرية على الأراضي المغربية⁽⁶⁰⁾.

ومن خلال ما تقدّم يمكن القول: إنّ الموقف البريطاني من تلك الحرب صب في صالح الإسبان، إذ بدا واضحاً من جهود (دارموند هاي) بإقناع الجانب المغربي بقبول جميع المطالب الإسبانية، ربما لأنّ بريطانيا أرادت عدم توتر العلاقة مع إسبانيا، وجعلها تسير وفق سياستها في القارة الأوروبية عبر الانضمام إلى التحالف معها، لذلك كانت متساهلة معها في حربها مع المغرب الأقصى.

ووفقاً لتلك المعطيات ، حاولت الحكومة البريطانية جعل التجار اليهود يعملون لحسابها في بلاد المغرب ، من خلال إقناعهم بحماية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية داخل البلاد المغربية ، ويعود أول تدخل بريطاني في شؤون الرعايا المغاربة اليهود إلى أيام المولى عبدالرحمن ، حيث أُلحَّ (دارموند هاي) على الحكومة المغربية سنة 1848 ، بإقالة نائب السلطان في الدار البيضاء ، بعد الشكوى التي رفعها ضده المحمي البريطاني اليهودي (حاييم المالح)⁽⁶⁹⁾ .

أصبح المالح نائباً قنصلياً لبريطانيا في اب 1854 في مدينة الدار البيضاء ، فحدث خلاف بينه وبين عامل السلطان ، إذ تدخل (دارموند هاي) مرة أخرى وطلب من السلطان بعزل العامل كما طالب بتقديم تعويضات مالية لفائدة المالح بلغت 1464 مثقالاً من الذهب ، فضلاً عن الحاجة إلى إصدار أوامر سلطانية إلى نواب السلطان في المدن المختلفة لمساعدة المالح في تحصيل ديونه التي كانت له عند بعض المغاربة⁽⁷⁰⁾ .

ويبدو أنّ (دارموند هاي) ، لم يكن في حقيقة الأمر مهتماً بالدفاع عن المالح فحسب ، بل كان ذكياً في استغلال ذلك الحادث للضغط على الحكومة المغربية والتأثير عليها ، حتى تضطرها إلى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا لتوقيع معاهدة عام 1856.

وفي اذار 1863 ، استغل (دارموند هاي) حادثة قتل أحد التجار الإسبان على يد مجموعة من التجار اليهود ، للتدخل في قرارات السلطان المغربي ، فبعد التحقيق في الحادث اعترف التجار اليهود بالحادث ، فتقدمت أسبانيا بطلب إلى السلطان بإعدام القتلة لرد الاعتبار وبالفعل أصدر السلطان أمراً بإعدام اثنين من اليهود⁽⁷¹⁾ .

غير أنّ (دارموند هاي) تدخل لصالح اليهود ، وطلب من السلطان تأخير تنفيذ الحكم ، وفسح المجال للتحقيق في التهمة الموجهة لهما ، وقد اثار ضجة كبيرة قرار السلطان لدى الجالية

من المغاربة التي اعتبرتهم بريطانيا ضروريين لخدمة التجارة البريطانية في المراسي المغربية ، وبلغ بركاش أنّ بريطانيا لم تكن تتوقع إلحاق الظلم بالتجار البريطانيين والعاملين معهم⁽⁶⁴⁾ .

ووفقاً لذلك هدّد (دارموند هاي) حكومة مراكش بإمكان الاستفادة البريطانيين من الحقوق نفسها التي كان غيرهم من الأجانب يتمتعون بها ، واتّهم المحتسب المراكشي بإثارة مشاكل كبيرة للحكومة المغربية ، يمكن أن يترتب عليها إصرار الدول الأوروبية على السماح لقنصلها وتجارها بالاستقرار في المناطق الداخلية حفاظاً على مصالحها التجارية وفق نظام الحماية⁽⁶⁵⁾ .

وفي السياق نفسه أرسل (دارموند هاي) خطاباً إلى وزير السلطان (الطيب بن اليماني) في كانون الثاني 1863 ، أكد فيها أنّه في الوقت الذي كان منه هو شخصياً بصدد بذل الجهود لمحاربة انتشار حمايات غير القانونية ، أقدم محتسب مراكش على إثارة مشكلة اعتبرها شائكة ، وقد تدفع بالفرنسيين والأسبان على وجه الخصوص إلى بسط مزيد من حمايات على وكلاء التجار الفرنسيين والإسبان⁽⁶⁶⁾ .

ومن جانبها اضطرت الحكومة المغربية إلى الرضوخ لجميع مطالب (دارموند هاي)، إذ وجه السلطان المغربي محمد بن عبدالرحمن رسالة إلى (دارموند هاي) في شباط 1863 ، اعتذر فيها عن الحادثة ووعد (هاي) بعدم تكرار ذلك⁽⁶⁷⁾ .

اهتمام دارموند هاي بحماية حقوق اليهود المغاربة

عاش اليهود في بلاد المغرب الأقصى منذ القدم ، وانصهروا في المجتمع المغربي ، وأصبحت الأقلية اليهودية تشكّل جزءاً من كيان المغرب وحضارته ، إذ اكتسبتهم مكانتهم الاقتصادية المميزة في العصر الحديث مكانه خاصة داخل المجتمع المغربي ، وإلى جانب انفرادهم بإتقان مجموعة من الحرف والصناعات ، كان لهم اهتمام خاص بالتجارتين المحلية والدولية ، وأسندت إليهم في مناسبات عديدة مهام تجارية وسياسية قاموا بها لحساب السلاطين المغاربة في مختلف الدول الأوروبية⁽⁶⁸⁾ .

على اليهود محذراً إياه أن حكومات الدول الأوروبية لن تسمح في استمرار تلك الأوضاع ، إذ جاء في تلك الرسالة :

"أملي أن ينتبه جلالته لعواقب الموقف عندما يعلم أن تلك التحذيرات إنما تصدر من شخص أثبت دائماً صداقته وحسن نصحه للسلطان، وسعى دائماً إلى العمل على تحقيق خير السلطان ورعاياه"⁽⁷⁵⁾.

وقد حَقَّق (دارموند هاي) في تلك الرسالة ما يريده ، فقد أرسل السلطان في 26 كانون الأول 1880 ، رسالة لكل حكام الأقاليم وغيرهم من الموظفين يؤنبهم على إهمالهم في منع التعديات على اليهود ويأمرهم بالقبض على المحرضين دون شفقه وتسليمهم للسلطان لمعاقبتهم⁽⁷⁶⁾ ، يتضح من ذلك أن دارموند هاي مارس نفوذاً وسطوة كبيرة على السلطان وأصبح يأخذ بمشورته لكل صغيرة وكبيرة.

خامساً: احالة دارموند هاي على التقاعد ونهاية دوره السياسي في المغرب عام 1886

في عام 1886 ، بلغ (دارموند هاي) السبعين من العمر ، وبدأ المرض يداهمه ، فأدرك عدم قدرته على مواصلة العمل في المجال السياسي ، فكتب إلى حكومة بلاده كتاباً طلب فيه إحالته إلى التقاعد وتعيين شخصية بريطانية أصغر منه سناً ، وأقترح تعيين مستشاره المستر كيربي كرين(Kirby Crane) بدلاً عنه، إذ جاء في تلك الرسالة : (من رأيي أنكم لن تجدوا أفضل من المستر كيربي كرين ذي المعرفة الوثيقة بالبلاد ولغاتها)⁽⁷⁷⁾.

ولم يتمكن (دارموند هاي) من مقابلة السلطان المغربي (الحسن بن محمد)⁽⁷⁸⁾ قبل مغادرته البلاد لأنه كان في جنوبي البلاد فكتب رسالة إلى وزير السلطان للشؤون الخارجية (محمد المفضل غرنيط) في تموز 1886 جاء في تلك الرسالة: " كان من حظي خلال الواحد والأربعين عاماً التي مثلت اثنائها العاهلة الكريمة ملكة بريطانيا العظمى إن تمتعت بثقة وصداقة جلالة الملك الراحل المولى عبدالرحمن ثم جلالة المولى سيدي محمد ، واستمر نفس الحال مع جلالة المولى الحسن ، وتم الحفاظ على

اليهودية في المغرب ، وانتشرت أخبار عن الظلم والاضطهاد الذي تعرض له اليهود في المغرب"⁽⁷²⁾.

وفي غضون ذلك، قرر مونغيوري (mongyore) أحد كبار الأثرياء اليهود في بريطانيا بالتدخل في الحادث ، بطلب من التجار اليهود ، إذ عزم على زيارة المغرب في 11 كانون الأول 1863 ، وعقد اجتماعاً مع السلطان المغربي (محمد بن عبدالرحمن) بحضور (دارموند هاي) ، إذ تعهد السلطان بالحفاظ على مصالح اليهود المغاربة عندما أصدر قراراً بمنع الاعتداء على أي من أفراد الجالية اليهودية في المغرب ، كما وعد بتقديم محاكمة عادلة لحادثة قتل احد التجار الأسبان⁽⁷³⁾.

غير أن الأمور لم تنته عند هذا الحد ، فلم يكن يمضي شهر واحد على زيارة مونغيوري حتى نشبت خلافات بين اليهود وبين عامة الناس ، ممّا دعا (دارموند هاي) إلى التدخل مجدداً وطالب وزير السلطان (بن اليماني) بالتدخل لصالح اليهود ، وهدد بتدخل الحكومة البريطانية وإعلان الحماية على اليهود المغاربة، من جانبه أرسل (بن اليماني) رسالة ألى (دارموند هاي) أكد فيها عزم السلطان والحكومة المغربية على تحقيق الحماية الكافية لليهود والحفاظ على مصالحهم التجارية في البلاد⁽⁷⁴⁾ ، ومع ذلك فقد كان (دارموند هاي) ، لا يتردد ما دعت الحاجة إلى تقديم أشد الاحتجاجات على سوء معاملة اليهود ، وهكذا استغل (دارموند هاي) طوال مدة وجوده في المغرب من قضية الجالية اليهودية للتدخل في شؤون الداخلية للمغرب والتأثير على قرارات السلطان ، ففي عام 1880 حدث موقف من هذا النوع عندما أمر عامل السلطان في مدينة (الفا) بجلد يهودي حتى الموت بتهمة ممارسة الجنس مع امرأة مسلمة ، فطالب (هاي) السلطان بالقبض على حاكم المدينة ومعاقبته ودفع تعويض مناسب لأسرة اليهودي ، وفي الوقت نفسه أرسل كتاب احتجاج إلى نائب السلطان في مدينة طنجة (محمد بركاش) ، تناول فيها حالة عدم الاطمئنان على الأرواح والممتلكات في المغرب والتعديات الأخيرة

ولاسيما فرنسا وأسبانيا في التغلغل في بلاد المغرب الأقصى من خلال تدخله المباشر في كثير من القضايا، إذ توسط عام 1844 تسوية النزاع الفرنسي المغربي من خلال عقد الهدنة بين الطرفين بعد معركة (وادي اسلي) ، ومنع فرنسا من استغلال انتصارها في تلك المعركة وتوسيع أراضي احتلالها في منطقة الشمال الأفريقي، فضلاً عن وقوفه بوجه الأطماع الإسبانية عام 1859 بعد حدوث حرب تطوان ووساطته المهمة التي ساهمت بانسحاب القوات الإسبانية من تطوان.

3- نجح (جون دارموند هاي) في تحقيق أرباح كبيرة للحكومة البريطانية، لاسيما بعد عام 1856 ، إذ استطاعت بريطانيا بفضل الجهود التي بذلها (هاي) من أن تسوق الكثير من منتجاتها الصناعية عبر السوق المغربية وتزود معاملها بما تزخر به البلاد المغربية من مواد أولية وبالتالي استطاعت استثمار جانب كبير من رؤوس أموالها بعدة طرق في المجال التجاري المغربي.

4- استغل (جون دارموند هاي) حجة حماية الجالية اليهودية في بلاد المغرب الأقصى للتدخل في الشؤون الداخلية للمغرب ، فقد ادعى أنّ التجار اليهود يتعرضون للمضايقات سواء من قبل السكان المحليين أو من قبل الحكومة المغربية ، إذ كان يهدد دائما بإعلان الحماية البريطانية على الجالية اليهودية في المغرب إذا لم يتم حماية مصالح وحقوق هذه الجالية.

الهوامش

1-Mrs.Brooks.L.A.E, Memoir of sir Gohn Drummond Hay (Lomdon:John murray Albemarle street ,1996), p6-7.

(2) نايت قاسي الياس، المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1859-1792 ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2014 ، ص193.

3- MRS Brooks memoir of Drummond Hay , p8.

(4) اللورد بالمرستون (1774 – 1865) : سياسي ورجل دولة بريطاني ، تسلم عدة مناصب وزارية ، فأصبح وزيراً للبحرية 1807 – 1809 ووزيراً للحرب 1809 – 1828 ثم وزيراً للخارجية 1830-1841 باستثناء 1834-1835

تلك الحقبة وبدون انقطاع بعلاقات الصداقة القديمة القائمة بين البلدين وهي العلاقات التي ستستمر بعون الله ، وإني أرجو من فخامتكم أن تؤكدوا لسدته(سيادته) الشريفة بأني لن أتوقف ابداً عن الاهتمام بمصالح جلالته وخير رعاياه " (79).

ومن جانبه ، أجاب الوزير المغربي برسالة إلى (هاي) بعثها في أواخر تموز في نفس السنة أكد فيها أنّ المولى الحسن أمره بالقول إنّ رحيل (هاي) عن المغرب قد سبّب له أشد الحزن والأسى فالسلطان يعتبره من أقرب أصدقائه (80).

وقد عبّر الرعايا البريطانيون في طنجة عن عظيم تقديرهم للقنصل هاي بأن أرسلوا له خطاباً موقعاً عبروا فيه عن أسفهم العظيم لرحيله ، فضلاً عن ذلك استقبلت الجالية اليهودية في طنجة أنباء اعتزال (هاي) بأسف شديد ، وشكروه بحرارة عما كان يبديه دائماً من اهتمام بمصالح الجالية اليهودية في المغرب (81).

وهكذا تم الخروج الرسمي لجون دارموند هاي عن الحياة السياسية في المغرب بعد واحد واربعين عاماً تمكن خلالها من تحقيق الكثير من أهداف السياسة البريطانية من خلال الحفاظ على المصالح الاقتصادية لبلادها .

الخاتمة

من خلال تطرقنا لموضوع هذا البحث يمكن أن نبرز النتائج الآتية:

1- تميّزت شخصية (جون دارموند هاي) بالحنكة والدهاء السياسي ، إذ استطاع من خلال أسلوبه الذي عُرف به في التعامل مع سلاطين المغرب الأقصى (الترهيب والترغيب) بإقناع هؤلاء السلاطين بالسير وفق مخططات السياسة البريطانية في منطقة الشمال الأفريقي، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تمكنه من عقد المعاهدة التجارية والسياسية مع المغرب عام 1856 والتي حافظ من خلالها على المصالح البريطانية طوال مدة توليه السفارة البريطانية في المغرب الأقصى.

2- وقف (جون دارموند هاي) بوجه أطماع الدول الأوروبية ،

- (21) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 64.
- (39) الياس ، المغرب الاقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 214
- (40) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 60
- (23) الياس ، المغرب الاقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 203.
- (42) الياس ، المغرب الاقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 217
- (43) المصدر نفسه ، ص 224
- 44- From Darmond Hay tolord Carendon , 13 1856 , F.o 99/7
- (25) الياس ، المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 55.
- (45) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 109.
- (46) المصدر نفسه ، ص 110 .
- 47-From moulay Abdel Rahman to Mohamed AL khatib , H June 1856, F. o 99/72
- (26) عبدالرحمن بن زيدان ، اتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس ، (الرباط: 1929) ، ج 5، ص 225.
- (27) الياس ، المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 207.
- (48) الياس ، المغرب الاقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 227.
- (28) Mrs.Brooks.L.A.E,Amemorrofsir Drummond Hay ,P169.
- (49) روجرز ، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900 ، ص 324-325.
- (29) الياس ، المغرب الاقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 208.
- (50) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 122.
- (30) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 77.
- (51) المصدر نفسه ، ص 126.
- (31) From Darmond Hay to Abdul Rahman ,24 febrar1855 ,F.o 99/65.
- (52) حسن الفكيكي ، المقاومة المغربية للوجود الأسياني في مليية 1497-1859 ، (الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة ، 1997، ص 403.
- (32) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 82.
- (53) الياس ، المغرب الاقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 235.
- (33) الياس ، المغرب الأقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، ص 212.
- (34) المصدر نفسه ، ص 211.
- (54) روجرز ، تاريخ العلاقات الانجليزية المغربية حتى عام 1900 ، ص 223.
- (35) From Darmond Hay to Mohammed AL – A sfar , 3 Aprill 1855 , F.o 99/65.
- (55) غازي محمد ، التنافس الأوربي حول المغرب الأقصى في ضوء المؤثرات الدولية (1884-1912) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ادرار، الجزائر ، 2011، ص 9.
- (36) –From Darond Hay to Lord clavehdon 12 Aprill 1855 , F. o 99/65.
- (56) From Darmond Hay to Malsbury I May 1859 , F. o 99/90.
- (37) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 88
- (57) معريش ، المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الاول (1873-1814)، ص 53.
- (38) روجرز ، تاريخ العلاقات الانجليزية –المغربية حتى عام 1900، ص 220

(78) الحسن بن محمد : الحسن الاول (1836-1894): هو الابن الاكبر للسلطان محمد بن عبد الرحمن بن هشام ولد عام 1836 / اصبح سلطاناً على المغرب عام 1873 وحاول أن يجعل الحكم مركزياً وأن يبسط سلطة الدولة على كل القبائل دون تمييز. تمكّن من تحديث الجيش، لكن الإصلاحات الأخرى لم تتم للنهية بسبب تمرد بعض القبائل. ويرجع السبب في عدم تحقيق كل الإصلاحات وبسط سلطة الدولة إلى سياسة التقشف التي اتبعها لكي لا يُغرق المغرب في الديون ويفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي، الذي أدى في ذلك الوقت إلى التحكم المالي للأوروبيين في كل من تونس ومصر آنذاك. للمزيد من التفاصيل ينظر: معيرش، المغرب في عهد السلطان الحسن الاول 1873-1894، ص 20-37.

(79) روجز، تاريخ العلاقات الانجليزية-المغربية حتى عام 1900، ص 269.

(80) المصدر نفسه، ص 269.

(81) المصدر نفسه 900، ص 270.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- وثائق المحفوظات الوطنية في وزارة الخارجية البريطانية

(National Archives foreign office British\FO)

1-From John Darmond hay to Muhammad Al-khatib929 June 1853 ,in the national Archives Foreign office (Helcafter clted asFO/I74/132)

2- From John Russell to Drummond hay , (August 1853 , F.o 99/57)

3- From John Darmond hay to Muhammad Al-khatib929 June 1853, F.o 174 /132

4- From khatib to Darmoud Hay , 13 september 1853 , F.o .174 /133

5- From Darmond Hay to Abdul Rahman ,24 febrar1855 ,F.o 99/65

6- From moulay Abdel Rahman to Mohamed AL khatib , H June 1856, F . o 99/72

58- From Darmond Hay to John Russell 25 October 1859 , F .o 90/99.

59-From Darmond Hay to Al khatib , 20 March 1860 , F .o 174/136

(60) جرمان عياش , جوانب من الازمة المالية في المغرب بعد الغزو الاسباني 1860 , (الدار البيضاء: 1986), ص 80-81.

(61) معيرش , المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الاول 1873-1894، ص 54.

(62) عبدالرحمن بن زيدان ، العز والصلولة في مصالح نظم الدولة ، (الرباط: المطبعة الملكية ، 1962)، ص 311.

63- From Darmond Hay to Muhammed Barkash 31 October 1862 , F.o 174/137

(64) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 283-284.

65-From Darmond Hay to Muhammed Barkash 4 October 1862 , F.o 174/137

(66) روجز، تاريخ العلاقات الانجليزية-المغربية حتى عام 1900، ص 235.

(67) عبدالرحمن بن زيدان العلوي ، العلائق السياسية للدولة العربية ، تحقيق عبداللطيف الشاذلي ، (الرباط: المطبعة الملكية ، 1999) ، ص 126.

(68) عبدالرحمن بن زيدان ، اتحاف اعلام الناس اخبار حاضرة مكناس ، تحقيق علي عمر ، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية ، 2000) ، ج 6 ، ص 287.

69-From Darmond Hay to AL khatib , 22August 1854 , F .o 174/137.

(70) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 295.

(71) بن زيدان ، العلاقات السياسية للدولة العلوية ، ص 133.

(72) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 297.

(73) روجز ، تاريخ العلاقات الانجليزية-المغربية حتى عام 1900، ص 231.

(74) بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886)، ص 310.

(75) روجز ، تاريخ العلاقات الانجليزية-المغربية حتى عام 1900، ص 234.

(76) المصدر نفسه ، ص 256.

(77) المصدر نفسه ، ص 269.

- العربية , تحقيق عبداللطيف الشاذلي ، (الرباط: المطبعة الملكية ، 1999).
- 7- From Darmond Hay to Malsbury I May 1859 , F . o 99/90
- 8- From Darmond Hay to John Russell 25 October 1859 , F .o 90/99
- 9- From Darmond Hay to Al khatib , 20 March 1860 , F .o 174/136
- 10- From Darmond Hay to Muhammed Barkash 31 October 1862 , F .o 174/137
- 11- From Darmond Hay to Muhammed Barkash 4 October 1862 , F .o 174/137
- ثانياً: الكتب العربية والمعرية
- 1) الان بالمر ، موسوعة التاريخ الحديث 1789 – 1945 ، تعريب سوسن فيصل السامر و يوسف محمد أمين ، ج 2 ، بغداد ، 1992.
- 2) ب . ج . روجز ، تاريخ العلاقات الانجليزية – المغربية حتى عام 1900 ، ترجمه يونان لبيب رزاق ، (الدار البيضاء : دار الثقافة ، 1981).
- 3) جرمان عياش ، جوانب من الازمة المالية في المغرب بعد الغزو الاسباني 1860 ، (الدار البيضاء : 1986).
- 4) حسن الفكيكي ، المقاومة المغربية للوجود الاسباني في مليه 1859-1497 ، (الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة ، 1997.
- 5) خالد بن صغير ، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856-1886) ، (الرباط: منشورات كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، 1997).
- 6) عبدالرحمن بن زيدان ، اتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس ، (الرباط : 1929) ، ج 5.
- 7) عبدالرحمن بن زيدان ، العز والصولة في مصالح نظم الدولة ، (الرباط : المطبعة الملكية ، 1962).
- 8) عبدالرحمن بن زيدان العلوي ، العلائق السياسية للدولة
- 9) عمران ، التجارة المغربية في القرن التاسع عشر البنات والتحويلات 1830-1912 ، (الرباط : دار الامان ، 2006).
- 10) محمد العربي معريش ، المغرب الاقصى في عهد السلطان الحسن الاول (1873-1894) ، (بيروت : دار المغرب الاسلامي) 1989.
- ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:
- نيت قاسي الياس ، المغرب الاقصى في اهتمامات السياسة الخارجية البريطانية 1792-1859 ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2014
- رابعاً: الكتب والموسوعات الاجنبية
- 1- Mrs.Brooks.L.A.E, Memoir of sir Gohn Drummond Hay (Lomdon:John moray Albemarle street ,1996)
- 2- The New Encyclopedia Britannica , Vol . 2 , Chicago , 1984
- 3- Encyclopedia Britannica , Chicaho . , Vol .19 , PP . 771
- خامساً مواقع الانترنت:
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D9%86_%D8%B1%D8%B3%D8%AA
- <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D9%8A%D9%83%D8%AA>

Abstract:

This research sheds light on a personality who played a major role in the implementation of British plans in the Far Maghreb. At the beginning of the forties of the nineteenth century, the European powers' disputes in the commercial field over Morocco increased, so it was necessary for the British government to increase its penetration

in the region to ensure its economic interests there. She had to choose a personality capable of implementing British plans in the region, so she chose John Darmond Hay, who found him the right person to preserve British interests Because he is a descendant of a British family that had a long history of contributing to the formulation of British policy, and because his father, Darmond Hay, served British policy in the Far Maghreb and provided great services to the British government over fifteen years, so the British government chose his son John, who was found in the right personality, not perfect. What his father started, and indeed, he continued to serve British interests in the region for forty-one years (1845-1886), during which he played a major role in the developments of political and economic events in Morocco.